الأزمة المالية العالمية :الأسباب ،الآثار ،النتائج والدروس المستفادة

محمـد بن ناصر *

بإشراف . يوسف بيبـي *

الملخص :

تعد الأزمة المالية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي عامة والأمريكي منه خاصة في سنة2008 م أكبر أزمة مالية في العصر الحديث ، أين فاقت أزمة الكساد العظيم1929 م حجما وآثارا متوقعة ، وتعود جذور هذه الأزمة إلى سنة 2006 م إلى ما يعرف بـ « أزمة القروض العالية المخاطر » التي هلهلت القطاع المصرفي الأمريكي وغاصت به في دوامة من الخسائر ، وخلفت مئات الآلاف من المستثمرين والأفراد ، أين وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال عام 2009 م إلى 125 بنكا وذلك بحلول نوفمبر من ذات السنة .

لقد اندلعت هذه الأزمة بعد قيام العديد من المصارف العقارية على منح قروض لذوي الدخول المحدودة ، دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة عن ذلك ، وكان مؤشر اندلاع الأزمة هو الارتفاع المتزايد لأسعار تلك العقارات ، ثم انتشرت واتسعت لتصبح أزمة مالية عالمية بعد وصول آثارها إلى الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي ، ثم تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية ، مست أكبر الشركات الصناعية العالمية ، حيث تجلى ذلك في إفلاسها أو بيعها أو اندماجها بعد سنوات طويلة من النشاط .

الكلمات المفتاحية : الأزمة المالية ، القروض العقارية ، التعثر المصرفي .

الإشكالية : تهدف هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية : ما المقصود بالأزمات المالية ، وما هي أنواعها ؟ ، ما المقصود بأزمة الرهن العقاري ، وما هي أسبابها وآثارها ؟ ما هي النتائج وأهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة ؟ .

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة. benn_med@yahoo.fr.
* كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، youcef.bibi@yahoo.fr.

Abstract :

The global financial crisis that affected the world economy in general and the U.S economy especially in 2008 is the biggest financial crisis in the modern age, where its impact was greater than the expected ones happened in the Great Depression in (1929).

And the cause of this crisis is due to what is known as a =high risk loans crisis= in 2006, which destroyed the U.S. banking system and it, lead it to bankruptcy, where the number of banks that collapsed in the United States was up to 125 banks by November 2009.

Then the crisis becomes a global financial crisis after the arrival of their effects to European countries and Asian countries and developing countries that are directly linked to the U S economy. Then later became an economic crisis that affected the big manufacturing companies, which results in its bankruptcy, sale or merger after long years of activity.

The key words : Financial crisis, estate credit, bank rupty .

PROBLEMATIC : This work is going to answer the following questions

What is the definition of financial crises?. and what are its different types? What is the definition of estate crises ? and what are its causes and effects ? What are the results and the main conclusions of this crise ?

مقدمة :

مما لا شكّ فيه وفي نظر الكثير من الخبراء والباحثين الاقتصاديين أن الأزمة المالية العالمية التي مست ولازالت تعصف بالكثير من اقتصاديات دول العالم هي من أخطر الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد العالمي 1929م .

وبالرغم من اختلاف ظروف نشأة كلا الأزمتين ، إلا أنهما تتشابهان في مكان ظهورهما وسرعة انتشارهما بين مختلف دول العالم ، وفي هذا المجال تختلف آراء المفكرين الاقتصاديين حول تفسير تداعيات الأزمة المالية باختلاف مدراس ومذاهب هؤلاء المفكرين ، حيث يعتبر الفريق المدافع عن أفكار ومبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي أن حدوث أزمات اقتصادية أمر طبيعي بل وضروري في النظام الرأسمالي الذي يتعرض لأزمات دورية اقتصادية تؤدي إلى تصحيح تلقائي للإختلالات التي تميزه .

لقد انفجرت الأزمة المالية العالمية في شهر سبتمبر من سنة 2008م في الولايات المتحدة الأمريكية ، فكثر الحديث عنها والاهتمام بها في كافة الأوساط الحكومية والسياسية والأكاديمية وحتى الشعبية في شتى بقاع العالم مما يدل على

عمق تأثيرها وتعدد أوجهها .

ويعود السبب الرئيسي لنشأة هذه الأزمة إلى القروض العقارية الرديئة النوعية الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسمى بقروض العالية المخاطر« Subprime » ، التي لا يزال العالم متأثرا بها نتيجة ما ترتب عنها من إفلاسات وخسائر جنتها العديد من البنوك .

ولم تقتصر الأزمة في البداية على الجهاز المصرفي فقط ، بل تعدته للقطاع المالي وحتى الاقتصاد الحقيقي ، أين دخل الاقتصاد الأمريكي في ركود ، ونتيجة للترابط بين الأسواق المالية العالمية أنتقلت الأزمة إلى باقي الأسواق بما فيها العربية منها .

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هي الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد الأمريكي خاصة والاقتصاد العالمي عامة ، وما هي أهم أثار ونتائج هذه الأزمة ؟ .

أهمية البحث :

لقد تناول الاقتصاديون الأزمات المالية بالبحث والدراسة ، وظهرت دراسات عديدة وكذا تقارير مختلفة تحاول تفسير هذه الأزمات ، حيث سعت (الدراسات والأبحاث) إلى توجيه الأنظار إلى طبيعة تلك الأزمات وحقيقتها والأسباب التي كانت وراء ظهورها ، إلى أنّ الأزمة المالية التي أصابت العالم سنة 2008 م فاقت في حدّتها الأزمات السابقة في تأثيرها على الاقتصاد العالمي ككل وافترقت في أسبابه ، مما يجعلها جديرة بالبحث والدراسة .

يمكن أن تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي :

ـ محاولة تقديم تعريف للأزمة المالية وكذا أهم أنواعها .

ـ تبيان حقيقة الأزمة المالية لسنة 2008 م وتأثيرها على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية وغيرها .

أهداف البحث :

ـ تبيان خطر الأزمات المالية وأثرها المباشر على الاقتصاديات العالمية .

ـ الإسهام في تبصير الباحثين والمفكرين بشتى جوانب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 م .

المنهج المتبع :

اتبعنا المنهج الوصفي في محاولتنا للإحاطة بمختلف جوانب الأزمات

المالية ، من خلال التطرق لمفهوم الأزمة وكذا أهم تصنيفاتها ، كما اتبعنا المنهج التحليلي من خلال التطرق لماهية الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهون العقارية) ، وكذا أسبابها ، مظاهرها ، نتائجها وكذا الدروس المستفادة منها .

أولاً : مفهوم الأزمة المالية وأنواعها :

تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للأزمة المالية بتعدد وتنوع أسباب ونوع الأسواق التي نشأت فيها (أسواق مالية ، نقدية أو سلع وخدمات) ، وكذا بتعدد وتنوع القطاعات التي نشأت فيها (قطاع صناعي ، تجاري خدماتي ، برمجيات أو قطاع حكومي أو خاص) ، إلا أنه من المؤكد والمتعارف عليه أن كل الأزمات التي حدثت ولازالت تحدث تنشأ في سوق معين وتنتشر إلى الأسواق الأخرى وتنشأ في قطاع معين وتمتد إلى قطاعات أخرى ، كما تنشأ في دولة وتمتد إلى دولة أخرى .

1. مفهوم الأزمة المالية :

تعرّف الأزمة المالية على أنها :

ـ اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى[1].

ـ موقف حرج يواجه فيه الفرد أو المجتمع أو المؤسسة أو الدولة أو مجموعة معينة تحول خطير وكبير في الأحداث والأنشطة قد تؤدي إلى أضرار جسيمة ، وفي ظل الأزمة فإن الأمور لا تسير في طريقها المعتاد ويحدث فيها عدم التوازن قد يؤدي إلى تغير كبير في المستقبل[2].

ـ في حين عرفها آخر بأنها[3] : « الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول (ويقصد بالأصول إما رؤوس الأموال المادية تستخدم في العملية الإنتاجية كالآلات والمعدات والمباني أو أصول مالية وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو المخزون السلعي كالأسهم وحسابات الادخار أو أنها حقوق ملكية الأصول المالية أو ما يعرف بالمشتقات المالية ومنها العقود المستقبلية للنفط أو للعملات الأجنبية) .

2. أنواع الأزمات المالية : تصنف الأزمات المالية إلى ثلاثة أصناف هي كما يلي[4] :

(1) فيصل محمد أحمد الكندري ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاعات الإستثمار (دروس مستفادة) ، منشأة المصارف ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص : 29 .
(2) طارق أحمد عبد العال ، حوكمة الشركات والأزمة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص : 17 .
(3) علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسبة ، الأزمة المالية العالمية : حقيقتها ، أسبابها ، تداعياتها وسبل العلاج ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن ، 2009 ، ص : 7 .
(4) فيصل محمد أحمد الكندري ، مرجع سبق ذكره ، ص ـ ص : 67 ـ 69 ، يتصرف .

أ . الأزمات المصرفية : تظهر هذا النوع من الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع ، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي ، فإنه لن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة المحتفظ بها ، وبالتالي يحدث ما يسمى بـ « أزمة سيولة » لدى البنك .

وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية ، وعندما يحدث العكس ، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض ، وهو ما يسمى بـ أزمة الائتمان [1*] .

ب . أزمات العملة وأسعار الصرف : تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات ، وبحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة ، وتحدث تلك الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة ، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة ، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997م [2**] .

ج . أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات) : تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة « الفقاعة » ، حيث تتكون هذه الأخيرة عندما ترتفع أسعار الأصول أكبر من قيمتها العادلة ، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل ، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى .

---

1 * وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك « Overend & Gurney » وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار « بنك الولايات المتحدة Bank of United States » في عام 1931م وبنك « Bear Stearns ».

2 ** نشير هنا إلى أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية ، إلا أنه في غالب الحالات يكون قراراً ضروريا تتخذه في حال وجود انخفاض لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أو تزايد في التدفقات الخارجة .

ثانيا : نشأة الأزمة المالية العالمية[1] :

تعود بداية الأزمة المالية إلى ما يسمى بـ « **أزمة الرهن العقاري** » حيث تمادت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض عقارية لعدد كبير من الأفراد والأسر لتمويل شراء عقارات ، أين ارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من 64 % سنة 1996م إلى 69,2% سنة 2004م ، والذي ساعد على هذا الارتفاع وجود القانون الصادر سنة 1977م الذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع .

ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون وجود لضمانات كافية ، فقد أثر ذلك سلبا على قدرتها المالية ، ورغم تدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك ، إلا أن ارتفاع عدد البنوك التي تعاني من عجز شديد في السيولة النقدية أدى في مرحلة تالية إلى ظهور العديد من حالات الإفلاس التي شهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي ، حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قاربت من الإفلاس إلى حوالي 120 مؤسسة مالية ، منها إفلاس مؤسستي« Lyman »و« Merrill Lynch » ووصول أكبر مؤسسة تأمين أمريكية إلي حافة الإفلاس« AIG American International Group » ، لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها .

ومن خلال الشكل الموالي يمكننا تفسير كيف حدثت هذه الأزمة المالية :

(1) محمد أحمد معيط ، أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمال جديدة ، مداخلة ضمن المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل ، منظمة العمل العربي والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالسعودية ، الرياض ، 16 ـ 18 جانفي 2010م ص : 10 .

الشكل 1 : آلية حدوث الأزمة المالية العالمية 2008م

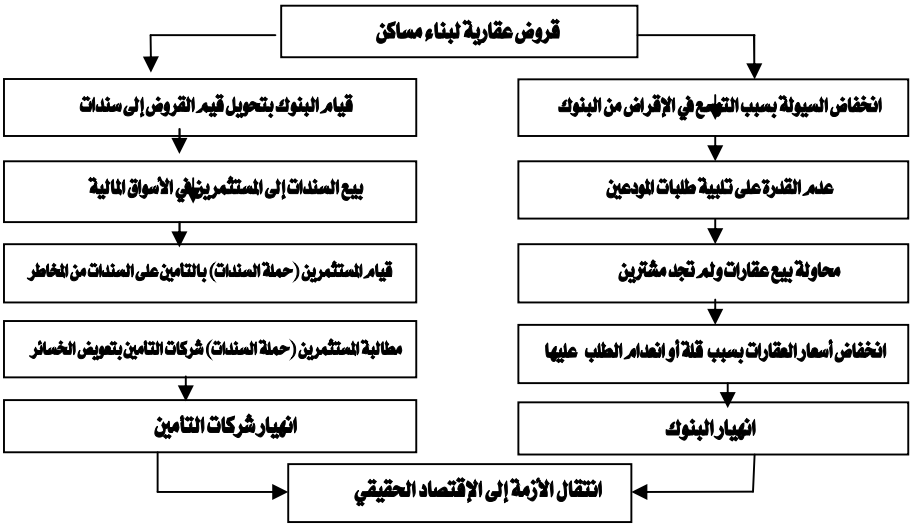

المصدر : الأزمة المالية العالمية 2008م : طبيعتها ، أسبابها وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث ، «الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول ـ التحديات والأفاق المستقبلية ـ كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الإسراء الخاصة وبالاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ـ 29 ـ 2009/4/28م، ص : 12 ، بتصرف .

ويكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000مليار دولار عام 2008 ، مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة ، حيث خصصت مبالغ ضخمة قدرت بحوالي 800 مليار دولار لتجاوز تلك الأزمة ، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزانة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية ، ولكن ساهمت عدة عوامل في سرعة نمو الائتمان العقاري منها :

ـ تحرير أسواق التمويل العقاري بإلغاء الحد الأقصى للإقراض ، وأسعار الفائدة على الودائع .

ـ إلغاء القيود على الائتمان مما فتح المجال لزيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية في مجال الائتمان العقاري .

ثالثا : تطورات الأزمة الأسواق المالية[1] :

امتد تأثير الأزمة المالية إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي

(1) محمد أحمد معيط ، أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمال جديدة ، مداخلة ضمن المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل ، منظمة العمل العربي والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالسعودية ، الرياض ، 16 ـ 18 جانفي 2010 م ص : 11 .

بعد ارتفاع حالات التعثر عن السداد في أسوق الرهن العقاري ، حيث قامت البنوك وشركات العقارات ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما يعرف بعمليات التوريق ، مما أدي بدوره إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي من جهة ، ومن جهة أخرى قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضمانا لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين وهذا في حالة ما إذا أفلس البنك أو عجز صاحب العقار عن السداد .

كما قاموا أيضا برهن تلك السندات للاستفادة من أسعار الفائدة مما شجعهم على اقتناء المزيد من تلك السندات ، وخلال نفس الفترة تم إصدار أدوات مالية جديدة تسمى المشتقات المالية ، حيث تمت المضاربة عليها في الأسواق المالية بشكل منفصل عن السندات .

ونتيجة لتلك الفروق السعرية التي أرهقت أصحاب العقارات وأوقفتهم عن السداد قامت البنوك ببيع العقارات محل النزاع والتي رفض ملاكها الخروج منها ، وقد أدى ذلك النزاع بين البنوك وأصحاب العقارات إلى انخفاض قيمة تلك العقارات بدءاً من عام 2007م حيث أصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها ، فلم يعد في مقدور الأفراد سداد مديونيتهم إلا بعد بيع السندات التي بدأت قيمتها في الانخفاض .

ونتيجة لتضرر البنوك الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها ، وبناءً عليه فقد سيطر على المستثمرين حالة من عدم الثقة ودفع المودعين إلي سحب ودائعهم مما انعكس سلبًا على سيولة البنوك ، وعلى الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي جاوزت 500 مليار دولار إلا أن عدد من البنوك أعلنت إفلاسها وتوالت الخسائر وانخفضت أسهم البنوك وشركات الاستثمار العقاري والنتيجة كانت إصابة الأسواق المالية بالشلل التام .

وقد انعكست أثار الأزمة المالية العالمية علي العالم أجمع في انخفاض معدلات النمو والذي يتضح من خلال الجدول التالي :

رقم 1 : معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من عام 2004م إلى 2009 م :

البيان	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م
المعدل العالمي	4,9	4,5	5,1	5	3,8	2,2
الإتحاد الأوروبي والدول المتقدمة اقتصاديا	3,1	2,5	3	2,6	1,4	0,3.
وسط وجنوب شرق أوروبا (خارج الإتحاد الأوروبي)	8,3	7	7,7	7,6	6	3,3
شرق أسيا	8,9	8,9	10	10,4	8,4	7
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي	6,4	5,9	6,1	6,4	5,1	4,2

جنوب أسيا	7,6	8,7	9,2	8,8	7,5	5,8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6,1	4,7	5,5	5,6	4,5	2,5
الشرق الأوسط	6,3	5,8	5,5	5,7	6	5,1
شمال أفريقيا	4,7	5	6,1	6,1	6,2	5,1
جنوب أفريقيا	7	6,2	6,3	6,6	5,3	5

المصدر : تقرير منظمة العمل الدولية ، م .

يتضح من الجدول السابق الانخفاض التدريجي للناتج المحلي الإجمالي علي مستوي العالم وخاصةً ابتداء من عام 2007 م وهو ما يعكس تأثير الأزمة العالمية علي النمو الاقتصادي لمختلف لادول العالم .

فعلي سبيل المثال إذا نظرنا إلي منطقة الشرق الأوسط فسوف نرى الانخفاض التدريجي من 6,3٪ عام 2004م إلى 5,1 ٪ عام 2009م ، ويبدو التأثير علي الإتحاد الأوروبي والدول المتقدمة اقتصاديا أكثر وضوحاً أين يقل النمو الاقتصادي تدريجياً من 3,1 ٪ عام 2004م ليصل إلى ـ0,3 ٪ عام 2009م .

ويمكننا من خلال الشكل البياني التالي توضيح الانخفاض التدريجي للناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم :

الشكل البياني رقم 2 : تأثير الأزمة المالية العالمية على الناتج المحلي الإجمالي في العالم :

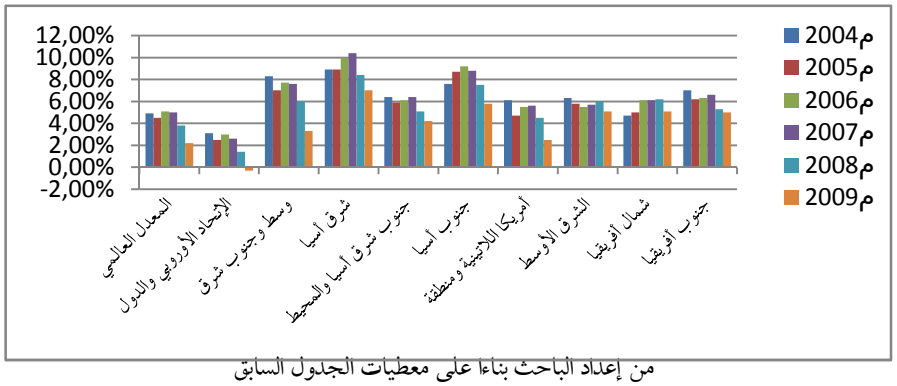

من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق

رابعا : أسباب الأزمة : [1]

يمكن استخلاصها من أقوال علماء غربيين شهدوا بذلك شهادة علمية ، ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس أليه الذي قال : « إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا » ، كما تنبأ العديد من رجال

(1) دون مؤلف ، أسباب الأزمة المالية وآثارها ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.islamonline.com تاريخ الإطلاع : 2011/05/07 م .

الاقتصاد الثقات إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه . ومما ذكر من أسباب هذه الأزمة ما يلي : انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل : الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية .

يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذا وعطاء ، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعا ووساطة ، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج .

يقوم النظام المالي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى ، أو استبدال قرض واجب السداد بقرضٍ جديد بسعر فائدة مرتفع ، كما كان المرابون يقولون في الجاهلية : (أتقضي أم تربي) ، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول ؛ بسبب سعر الفائدة الأعلى .

يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد أساسا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات ، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر ، والأدهى والأَمَرُّ أن معظمها يقوم على ائتمان من البنوك في شكل قروض ، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء ، وتحدث الأزمة المالية .

سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين في القروض والتدليس عليهم وإغرائهم ، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية ، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر ، والذي يتحمل تبعات ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة ، وهذا ما حدث فعلا ، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة .

يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) ، والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة ، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية ، زِيدَ له في سعر الفائدة ، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله ، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية .

خامسا : مظاهر الأزمة :

بدأت الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008م وهي بمثابة أزمة ركود اقتصادي خرجت شرارتها من الولايات المتحدة الأمريكية في صورة أزمة رهن عقاري ثم امتد لهيبها إلى بقية العالم تواليا [1] .

وبدأت بعدها إرهاصات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والرعب ، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ ، وأحدثت للحكومات خوفا على أنظمتها وديمومتها .

ومن مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال ما يلي[2] :

ـ المسارعة إلى سحب الودائع من البنوك .

ـ قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفًا من صعوبة استردادها .

ـ نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفى جميع نواحي الحياة ؛ مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم .

ـ انخفاض مستوى التداول في أسواق النقد والمال ، ما أحدث ارتباكا وخللا في مؤشرات الأسواق المالية .

ـ انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية وضمانات مغلظة .

ـ انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها ؛ بسبب ضعف السيولة .

ـ ارتفاع معدلات البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية ، حيث أصبح كل موظف مهددا بالفصل .

ـ ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات .

ـ انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار ، وهذا أدى إلى

(1) جلال جويدة القصاص ، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2010 م ، ص : 256 .

(2) كمال رزيق ، عبد السلام عقون ، سياسة إدارة الأزمة المالية العالمية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2011 م ، ص : 147ـ 148 ، بتصرف .

مزيد من الكساد ، البطالة ، التعثر ، التوقف ، التصفية والإفلاس .

آثار الأزمة المالية [1] :

لقد غطى الغبار الأسود للازمة المالية كل نواحي الحياة السياسية ، الاقتصادية ، المالية وحتى الاجتماعية ، وفى كل أرجاء العالم ، ومن أهم آثار الأزمة المالية نذكر ما يلي :

الآثار السياسية للأزمة المالية :

لقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظام السياسي الليبرالي القائم على الحرية المطلقة لرجال المال والأعمال ، والذي يقوم على المفاهيم الخاطئة الآتية :

- فصل الدين والأخلاق عن الاقتصاد .
- دعه يعمل دعه يمر .
- الأعمال هي الأعمال .
- الغاية تبرر الوسيلة والميكيافلية .
- التكتلات الكبيرة هي أساس التنمية .
- الرفاهية المادية أساس التقدم والحضارة .

كما أدت هذه الأزمة إلى ضياع وانهيار هيبة أمريكا وظهور قوى سياسية جديدة مثل الصين وروسيا ، وراح أنصار النظام السياسي الليبرالي يبحثون عن نظام سياسي جديد ليحل محل النظام البائد .

الآثار الاقتصادية للازمة المالية :

لقد أدت هذه الأزمة إلى الكساد الاقتصادي والإعصار المالي وانهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي القائم على المفاهيم الخاطئة الآتية :

- مفهوم الحرية المطلقة للمعاملات .
- مفهوم أن يقود التنمية الشركات والمؤسسات الكبيرة العملاقة .
- مفهوم السيادة لنظام الفائدة فهو الباعث على الادخار والاستثمار والتنمية .
- مفهوم فصل الدين والأخلاق عن المعاملات .

والآن هم ينادون بإهلاك النظام الرأسمالي والبحث عن نظام اقتصادي جديد ، لعله النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على تحقيق التنمية المتوازنة وعلى

(1) حسين حسين شحاتة ، الأزمة المالية : آثارها والدروس والعبر المستفادة ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني WWW.DARELMACHORA.COM ، تاريخ الإطلاع 2011/05/07 م .

القيم والأخلاق والسلوك السوي واحترام الملكية الخاصة وحرمة الملكية العامة .

الآثار المالية للأزمة المالية :

من أهم الآثار المالية للأزمة نذكر ما يلي :

ـ انهيار النظام المالي القائم على نظام الفائدة وعلى نظام التجارة في الديون .

ـ فشل نظم الاستثمار والتمويل الربوية .

ـ عجز في ميزانيات العديد من الحكومات وفرض ضرائب جديدة .

توقف تمويل الشركات ولاسيما المشروعات الصغيرة وبدء رواد الرأسمالية المالية ينادون بإصلاح النظام المالي العالمي والاستفادة من نظم التمويل والاستثمار الإسلامية .

الآثار الاجتماعية للأزمة المالية :

نجمت عن هذه الأزمة آثارا اجتماعية خطيرة من أهمها :

ـ تشريد العديد من الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون في البنوك والشركات والتي توقفت أو أفلست ، ونجم عن ذلك البطالة .

ـ الخوف والذعر الذي ينتاب الموظفين والعمال الحاليين باحتمال فصلهم وضمهم إلى عداد صفوف العاطلين .

ـ تشريد من كانت عليهم ديون عقارية ولم يستطيعوا سدادها وأصبحوا من المهجرين الذين يحتاجون الغوث .

ـ زيادة عبء الإعانات الاجتماعية التي تمنحها بعض الحكومات للعاطلين والمتضررين من الأزمة .

ـ نقص في المخصصات المالية التي كان يخصصها رجال الأعمال والمال مثل الإعانات والمنح والهبات الاجتماعية .

ـ من المتوقع أن تتوقف الدول الغنية عن إعطاء إعانات للدول الفقيرة بسبب انشغالها بأزماتها ومنها المالية ، وهذا يسبب مشاكل خطيرة على الفقراء والجياع والمرضى في تلك الدول الفقيرة وربما تقود إلى ثورات شعبية .

وبدأ القائمون على أمر المنظمات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية العالمية ينادون بضرورة إعطاء المزيد من العون والاستغاثة لفقراء وجياع ومرضى العالم حتى لا يزدادوا فقراً وجوعاً ومرضاً .

الدروس المستفادة من الأزمة [1] :

إن أبرز الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية يمكن ذكرها فيما يلي :

ـ التأكيد على أهمية عودة المال ليلعب دوره الإنتاجي في المجتمع .

ـ عودة المصارف إلى دورها التاريخي كوسيط بين المدخرين والمستثمرين .

ـ أكدت الأزمة أن الفصل بين ربحية البنوك وربحية المجتمع ليست فقط سياسة ينقصها الأخلاق ، ولكن أيضاً طريقة للندامة والخسارة للمجتمع .

ـ عودة المصارف المركزية إلى دورها الرئيسي الرقابي ضرورة ملحة .

ـ إعادة النظر في الرأسمالية إلى ما يسمى بالرأسمالية الاجتماعية .

ـ إعادة بناء عاملي الثقة والالتزام بالحوكمة والمصداقية والشفافية لأنها أساس التعامل ونشر الثقة في العمل المالي والمصرفي .

ـ توحيد الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية أمر في غاية الأهمية .

ـ مراجعة القواعد التي تحكم التجارة بالمشتقات في البورصات العالمية .

ـ المساواة في المعاملة الضريبة بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي .

ـ عدم الاستهانة أبداً بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر .

ـ عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية .

ـ الحذر من المبالغة في التعامل بالمنتجات المالية المعقدة .

ـ العلاج بتخفيض الفائدة إلى الصفر قد يكون علاج أشد خطورة من المرض ، لأن ذلك سيؤدي إلى حالة إقبال شديد على السيولة وتصبح الفائدة المعدومة مصدر إغواء على السيولة بحسب نظرية KENYNES وهذا يسبب ظهور انكماش نقدي مثل ما حدث في اليابان بعد 1997م عندما خفضت أسعار الفائدة إلى الصفرية وتخفيض الفائدة علي الدولار إلي 1% بعد أحداث سبتمبر 2001م وأطلق عليها أثناء هذه الأزمة بالأموال الرخيصة .

خاتمة :

عرف الاقتصاد العالمي ابتداء من النصف الثاني من القرن الماضي إلى يومنا هذا جملة من الأزمات الظرفية المتعاقبة التي بيّنت بشكل لا مجال للشك فيه أن الأزمات الاقتصادية الكبرى في نظام العولمة تنتقل بشكل سريع من سوق مالية

(1) محمد بن يوسف، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.eleqtisadi.net تاريخ الإطلاع : 21/01/ 2009 م

إلى أخرى وذلك بالنظر للترابط الهيكلي فيما بينها جميعا .

وتعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 م أضخم تلك الأزمات على الإطلاق وأشدها كلفة تأثيرا ، حيث كشفت عن الإختلالات والنقائص التي يعاني منها النظام المالي العالمي المبني على آليات تمويل غير موضوعية متمثلة على وجه الخصوص في سعر الفائدة والمضاربات غير المشروعة .

وفي هذا الإطار انصبت جهود الدول المتقدمة على مواجهة تداعيات الأزمة متجاهلة الأسباب الرئيسية لها ، والتي حتما ستؤدي إلى تواتر هذه الأزمات مستقبلا ما لم تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الحقيقية لظهورها .

ومن خلال دراستنا هذه تمّ التوصل إلى جملة النتائج التالية :

ـ تعتبر البنوك السبب الرئيسي في حدوث الأزمات المالية العالمية خاصة وأزمة الرهن العقاري خاصة .

ـ أدت الأزمة العقارية إلى إفلاس العديد من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وفي باقي أنحاء العالم .

ـ إذا ما نشأت أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإنّها ستنتقل لا محالة إلى باقي اقتصاديات دول العالم بحكم الارتباط والتشابك الحاصل بين الأسواق المالية من جهة واقتصاديات هذه الدول ككل من جهة أخرى .

قائمة المراجع :

1 ـ أسباب الأزمة المالية وآثارها ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www . islamonline . com تاريخ الإطلاع : 2011/05/07 م .

2 ـ جلال جويدة القصاص ، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2010 م .

3 ـ حسين حسين شحاتة ، الأزمة المالية : آثارها والدروس والعبر المستفادة ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني WWW . DARELMACHORA . COM ، تاريخ الإطلاع 2011/05/07 م .

4 ـ محمد بن يوسف ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www . eleqtisadi . net تاريخ الإطلاع : 2009/01/21م .

5 ـ محمد أحمد معيط ، أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمال جديدة ، مداخلة ضمن المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل ن منظمة العمل العربي والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالسعودية ، الرياض ، 16 ـ 18 جانفي 2010م .

6 ـ علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسبة ، الأزمة المالية العالمية : حقيقتها ، أسبابها ، تداعياتها وسبل العلاج ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن ، 2009 .

7 ـ فيصل محمد أحمد الكندري ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاعات الاستثمار (دروس مستفادة) ، منشأة المصارف ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر .

8 ـ كمال رزيق ، عبد السلام عقون ، سياسة إدارة الأزمة المالية العالمية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2011م .

9 ـ طارق أحمد عبد العال ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009م .

10 ـ تقرير منظمة العمل الدولية ، 2008م .

11 ـ الأزمة المالية العالمية 2008م : طبيعتها ، أسبابها وتأثيراتها المستقبلية على الإقتصاد العالمي والعربي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدولالتحديات والأفاق